الفصل التاسع

الواقع الحالى لتمويل التعليم بالدول العربية

مقدمة

أولا – تمويل التعليم فى البحرين

ثانيا – تمويل التعليم فى دول الخليج العربية

ثالثا – تمويل التعليم فى دولة الإمارات

رابعا – تمويل التعليم فى دولة الكويت

خامسا – تمويل التعليم فى سوريا

سادسا – تمويل التعليم بسلطنة عمان

سابعا – تمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية

ثامنا – تمويل التعليم فى المملكة المغربية

الفصل التاسع

الواقع الحالى لتمويل التعليم بالدول العربية

مقدمة

تقوم الحكومة فى الدول العربية بالعبء الأكبر فى تمويل التعليم على اختلاف مراحله به فقد درجت التقاليد فى البلاد العربية على اعتماد شعوبها على الحكومات فى القيام بالخدمات التعليمية والاجتماعية ويوجب قيام الحكومات العربية بهذه المسئولية اعتبارات ديمقراطية وتربوية على درجة كبيرة من الأهمية ، بل ولا يمكن أن يتصور تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى البلاد العربية بدون قيام الحكومات بالمسئولية الكبرى فى تمويله ، ولكن نظرا للزيادات الكبيرة المستمرة عاما بعد عام لتمويل التعليم ، أصبح عاتق الحكومات العربية فى بعض الدول ينوء بعينها ، لدرجة أظهرت معها هذه الحكومات للبحث عن مصادر غير حكومية للتمويل ، وشجعت قيام المدارس والجامعات الخاصة ، حيث يتحمل آباء الطلاب نفقات تعليم أبنائهم ، وتختلف الدول العربية فيما تخصصه للتعليم فى ميزانتيها القومية وذلك بحسب إمكانيات كل دولة وحجم نظام التعليم بها ، ويمكن القول بصفة عامة بأن الدول العربية تخصص ما بين 10 ٪ - 15 ٪ من ميزانتيها العامة للتعليم أو ما يقرب من 5 ٪ إلى 6 ٪ من الدخل القومى لها ، كما أن الدول العربية تتفاوت فى ترشيد الأموال التى تنفقها على التعليم وتتفاوت من حسن استخدامها .

وكما يعد الإنفاق على الثروة البشرية استثمار للمستقبل ، وتنمية الموارد البشرية هدف استثمارى يجب أن تعبىء الدول جهودها للوصل إليه والركيزة الأولى فى سبل التنمية البشرية هو العناية بتوجيه فى سبل التنمية البشرية هو العناية بتوجيه موارد الدولة إلى قطاع التعليم وتتباين الدول

العربية فى النسب التى تخصصها من ميزانياتها لقطاع التعليم وفى ضوء اعتبارات عديدة منها :

1- اختلاف قيمة العملة بين الدول المختلفة ، وبالتالى اختلاف القيم الفعلية للمتفق مع القيم المطلقة للعمل ، فقد تبدو النسبة المنفقة على التعليم كبيرة ، ولكن انخفاض قيمة العملة يقلل منها .

2- اختلاف حجم الميزانيات بين الدول المختلفة .

3- اختلاف حجم السكان بين الدول المختلفة .

أما تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية يعانى من الإجهاد بسبب النسب العالية من النمو السكانى وتزايد الطلب على التعليم الجامعى والذى يشكل ضغوطا متزايدة على الحكومات بالتوسع فى تسجيل مزيد من الطلاب دون أن يتوافر فى الغالب موارد مالية يتم تخصيصها بشكل كاف لتلبية احتياجات هذا النوع من التعلم ويعتبر تمويل التعليم الحكومى بجميع مراحله فى غالبية الدول العربية من مسئولية الدولة حيث تتيح هذه الدول التعليم لأبنائها بالمجال وذلك نتيجة للمركزية السائدة بها فى إدارة التعليم ، إلا إذا استثنينا بعض الجهود المحلية أو الفردية أو الجماعة القليلة ومن أبرز مصادر التمويل الجامعى فى الأقطار العربية التمويل الحكومى الذى يغطى نسبة 89 ٪ من حاجات الجامعات إلى الموارد المالية بينما تغطى المصادر التقليدية الأخرى مثل الرسوم الجامعية الدراسية التى تدفع من قبل الطلاب والإيرادات من الأنشطة التى تقدمها الجامعة للمجتمع أو ربح أموالها المنقولة وغير المنقولة ، ومن أرباح المطاعم والمقاصف ومساكن الطلبة والمنح والتبرعات والإعفاءات الضريبية والتسهيلات المالية 11 ٪ من تمويل الجامعات وهذه تعد نسبة ضئيلة لا يعتد بها سواء من حيث مجموعها أو من حيث ما يصيب الطالب فيها ، وإذا علمنا أن هذه النسبة على ضآلتها لا توفرها معظم الجامعات العربية لعدم توفر الظروف الاقتصادية والسياسية لها أو لعدم حاجاتها إلى تلك الموارد كدول

الخليج فإننا قد نتوصل إلى نتيجة واضحة هى أن معظم الجامعات العربية تعتمد على مصادر التمويل الحكومية وبذلك فإن تمويل التعليم فى الوطن العربى يتفاوت فى حجمه من بلد لأخر نتيجة لعوامل كثيرة منها حجم التعليم نفسه والإمكانيات المادية والبشرية ، ومنها الأوضاع الجغرافية والسكانية وغيرها من القوى المؤثرة .

وبدراسة وتحليل متوسط نسب الميزانية الحكومية ، المخصصة للتعليم لإجمالى الميزانية الحكومية للدول العربية خلال الفترة (1985 – 1994) يتضح الآتى :

1- الجزائر والمغرب تتصدر قائمة الدول العربية من حيث المخصص للإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة ، وتبلغ 25 ٪ فى الجزائر ، 23٪ فى المغرب ، 21 ٪ فى ليبيا .

2- موريتانيا وتونس ، ولبنان ، واليمن تتراوح نسبة المتفق على التعليم بين 18 ٪ 15 ٪ فى تونس من ميزانية الدول .

3- لا يتعدى النسبة المتفقة على التعليم من ميزانية الدولة 10 ٪ فى كل من الأردن – جيبوتى – سوريا – قطر وتتدنى إلى أقل من 14 ٪ فى الصومال وأقل من 2 ٪ فى السودان .

4- الانحراف المعيارى منخفض فى جميع الدول بصفة عامة ، مما لا يشير إلى وجود تباين بين السنوات 1985 – 1994 لكل دولة .

أولا – تمويل التعليم بالبحرين :

يحظى قطاع التعليم فى البحرين برعاية واهتمام خاصين من قبل الدولة والقائمين عليه حيث تسعى الدولة دائما إلى الالتزام بتمويل كافة الخدمات ضمن الميزانية العامة للدولة ، ويكفل الدستور مجانية التعليم الحكومى فى دولة البحرين بمراحله الدراسية كافة (التعليم الأساسى –

التعليم الثانوى بفروعه) وتشمل الخدمات التعليمية التى تمولها الدولة على إنشاء المبانى المدرسية وصيانتها وتأثيثها وتجهيزها وتوفير المعلمين والكتب المدرسية والمواد التعليمية والمواصلات ويجد المتتبع لما يرصد من اعتمادات مالية سنويا بموازنة الدولة أن نسبة ما تخصصه الدولة للانفاق على التعليم قد ازداد كثيرا فى السنوات الأخيرة خصوصا خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات نتيجة التوسع فى التعليم بشكل كبير من جهة وإلى أفضل بعض النظم التعليمية المتطورة من جهة أخرى كنظام معلم الفصل فى مرحلة التعليم الأساسى ونظام الساعات المعتمدة فى مرحلة التعليم الثانوى بفروعه ونظام المدرسة كوحدة تربوية أساسية وملاك خاصة بوظائف المعلمين .

الجدول التالى يوضح تطور مصاريف وزارة التربية والتعليم (المتكرر وغير المتكرر) مقارنة بمصاريف الدولة (بالدينار البحرينى) .

العام المالى	مصاريف الدولة	مصاريف وزارة التربية والتعليم			النسبة المئوية ٪
		المتكرر	الغير متكرر	المجموع	
1975	119.875.393	9.605.822	799.425	10.405.247	8.7
1985	508.798.000	47.798.000	4.374.000	52.172.000	10.3
1995	626.061.000	73.400.000	6.495.000	79.859.000	12.8

وباستعراض أرقام هذا الجدول نلاحظ أنه خلال فترة العشرين سنة الماضية ومقارنة مصروفات الدولة ومصروفات وزارة التربية والتعليم بين عامى 1975 ، 1995 يتضح لنا تضاعف مصروفات الوزارة بمقدار وتضاعف مصروفات الدولة بمقدار 5 مرات خلال الفترة نفسها ، ونتيجة لاهتمام الدولة بقطاع التعليم فإن أى زيادة فى النفقات العامة للدولة تتبعها زيادة فى نفقات الدولة على قطاع التعليم ، ولاشك أن التوسع فى النفقات على قطاع التعليم فى البلاد تعكس التوسع فى خمات التعليم نتيجة لقيام الوزارة بالعديد من المشاريع الإنشائية بهدف توفير التعليم المناسب لكل مواطن أو مقيم على أرض البحرين

إضافة إلى إدخال العديد من المشاريع والبرامج التجديدية على العملية التعليمية .

أولا – جهود وزارة التربية والتعليم فى ترشيد الإنفاق :

إن تمويل التعليم فى دولة البحرين يتم عن طريق ما تخصصه الدولة للصرف على التعليم وحيث أن أية دولة لا يسعها أن تلبى إلى ما لانهاية الطلب المتزايد على التعليم وتحسين نوعيته فإن وزارة التربية والتعليم سعت من جانبها إلى استثمار الموارد المتاحة على النمو الأفضل بما يكفل التوفيق بين التوسيع الكمى للتعليم وملائمته وبين العدل والجودة ، حيث تم تشكيل لجنة ترشيد الإنفاق بقرار وزارى رقم 771 / 86 / - 1 – 1996 ومن اولى مهام هذه اللجنة حسب ما ورد فى القرار الوزارى ، النظر فى ترشيد الإنفاق واقتراح أساليب وبدائل للترشيد والاستخدام الفعال للقوى العاملة والمواصلات والكتب الدراسية والتجهيزات والمواد والمقننات التعليمية والإيجارات وصيانة المبانى وقد ساهمت القرارات التى اتخذتها الوزارة فى السنوات الأخيرة فى ترشيد الإنفاق ومنها على سبيل المثال :

1- التأكيد على استكمال نصاب التعليم من الحصص وتعديل كثافة الفصول أو المجموعات من الطلبة على مستوى كل مدرسة ، حيث أن ميزانية الباب الأول تمثل نسبة 48 ٪ من إجمالى التكاليف الفعلية للوزارة .

2- يتم التنسيق مع وزارة الصحة بالتدقيق فى الأعذار الطبية للمعلمين يجيزها القومسيون الطبى وتتطلب تخفيضا لنصاب بعض المعلمين فى الحصص ، مع التأكيد على ضرورة تجديد التقارير الطبية سنويا .

3- إعادة النظر فى المقننات الحالية للأثاث والأجهزة والمواد التعليمية المستخدمة فى المدارس ومكاتب الوزارة ، وذلك بهدف تجويد النوعيات

وخفض الكميات واستبعاد العناصر غير الضرورية والتأكد من استخدام هذه الأصول استخداما اقتصاديا ، ويتم مراجعة هذه المقننات بصورة دورية .

4- تطبيق مشروع ميزانية المدرسة كوحدة تربوية أساسية لما هذا المشروع من دور فى ترشيد الإنفاق والتوجه نحو إعطاء دور أكبر للمدرسة فى تحمل مسئولياتها الإدارية والتطويرية ، وتعتمد فكرة المدرسة كوحدة تربوية أساسية على مبدأ التسيير الذاتى لشئونها القائم على الالتزام بأنظمة الوزارة وقراراتها ، ولم يقتصر نظام المدرسة كوحدة تربوية أساسية فى دعوته لتطوير الجوانب المالية للإدارة المدرسية على مجرد إتاحة الفرصة أمام المدارس لوضع ميزانيتها فقط بل طالب أيضا بمنح المدارس صلاحية الصرف المباشر منها وفى حدود مبالغ محددة وفقا لضوابط مالية ومحاسبية واضحة .

5- تم الاستفادة من خدمات المنظامات الدولية والعربية والإقليمية فى تنفيذ بعض البرامج التربوية وتمويل بعض الدراسات والبحوث الهامة التى تجريبها الوزارة لتطوير وتقييم المشاريع التربوية من قبل بعض المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية .

مساهمة القطاع الخاص فى تمويل بعض احتياجات التعليم :

إن تمويل التعليم فى البحرين يتم بالكامل عن طريق الاعتمادات التى تخصصها الدولة للصرف على هذا القطاع ، وقد قام القطاع الخاص فى الآونة الأخيرة بالمساهمة فى تمويل بعض احتياجات التعليم وذلك عن طريق إنشاء بعض المرافق التربوية أو بالمساهمات العينية .

فقد قامت مؤسسة أحمد عبد الرحمن الزياتى بإنشاء مركز أحمد الزياتى لتدريب المعلمين بكلفة مالية قدرها 182.700 دينار ، تم استلامه فى

يونيو 1993 ويحتوى على غرف لإدارة التدريب ومكاتب للموظفين وقاعة للاجتماعات ومكتبة ومختبر علوم وثلاثة قطاعات للحاسوب بالإضافة إلى ست قاعات للتدريب والمستلزمات الأخرى ،

وقام بنك البحرين الوطنى فى عام 1995 بإنشاء مكتبة المحرق العام بكلفة مالية قدرها 374.300 دينارا ، ويتكون المبنى من مكاتب إدارية ومكتبة الأطفال ومساحات متخصصة للعرض ومجموعة من القاعات (للمطالعة والإعارة للمراجع والمحاضرات والأنشطة والدوريات والمرافق الأخرى) .

وتمثلت المساهات العينية من القطاع الخاص للمدارس فى توفير مكيفات الهواء من قبل بعض أولياء الأمور وعدد من الشركات والبنوك العاملة فى البحرية ، كما قامت بعض المؤسسات الخاصة بتقديم أجهزة حاسوب لاستخدامها فى مدارس وزارة التربية والتعليم .

ثانيا : تمويل التعليم فى دول الخليج العربية :

إن المتغيرات العالمية المحيطة بدول الخليج العربية من تقدم تكنولوجى معرفى متسارع وازدياد المد الديمقراطى ، والانفتاح الإعلامى وثورة الاتصالات والتكفلات الاقتصادية بشركاتها الكبرى متعددة الجنسية وكذلك المتغيرات الإقليمية والمحلية من تذبذب بل انخفاض أسعار النفط والصراعات الإقليمية المختلفة ، والأطماع الخارجية المستمرة ورغبة هذه الدول وعزمها على النهوض والتقدم وتحقيق التنمية على أرضها والرفاهية لشعوبها ومواكبة روح البعض وأن كل هذه العوامل تفرض على المسئولين ومتخذى القرار التعليمى التفكير فى قضية تمويل التعليم ومعالجتها ليس كأزمة أمنية أنية طارئة تحتاج إلى حلول وقتية تستقيم بعدها الأمور ، وإنما يجب النظر إليها فى رؤية استراتيجية شاملة بعيدة المدى تأخذ فى حياتها معطيات الحاضر ومتغيرات المستقبل وهذا

أمر يتسق مع طبيعة التعليم المتغيرة بتغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به وأول معالم هذه الرؤية المقترحة هنا وضرورة أن تستمر الدولة فى تمويل التعليم وإلا ترفع يدها عنه وذلك لعدة من الأسباب من أهمها:

أ- أن التعليم يحكم الدين الإسلامى والتاريخ من مسئولية أولى الأمر .

ب- أن التعليم يحكم ظروف دول الخليج الاجتماعية والسياسية ينبغى أن يظل عملا من أعمال السيارة لتحقيق الوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعى .

ج- أن التعليم فى دول الخليج حديث النشأة ، ولا يزال يحتاج إلى دعم من الدولة تمويلا وإدارة وإشرافا وتوجيها .

وفى هذا الإطار ينبغى ترشيد الإنفاق الحكومى من دون أن يؤدى ذلك إلى التأثير فى فعالية العملية التعليمية ، وبالتالى يجب أن يركز الترشيد على تجنب الهدر فى الموارد وعلى إعادة توزيع مخصصات التعليم بحيث يصب الجانب الأكبر منها وبشكل مباشر على العملية التعليمية من كتب دراسية ومكتبات وتطوير للمناهج وبحوث تربوية ودفع أجور ورواتب المعلمين ، وثانى هذه المعالم أنه قد آن الأوان لكى يتحمل المجتمع المدين بأفراده ومؤسساته وتنظيماته غير الحكومية مسئولية فى تمويل وإدارة التعليم على ألا يكون إسهامه بمثابة استكمال النقص قصرت فيه الدولة أو سد الفجوة بل يجب أن يكون هذا الإسهام بمثابة موارد إضافية تعظم موازنات التعليم وتزيد الإنفاق عليه بما يؤدى إلى تجويده .

وذلك أن نفقات التعليم فى المستقبل ستون باهظة بسبب الأعداد الضخمة التى ستقبل على التعليم .

وثالث معالم هذه الرؤية تفعيل دور القطاع الاقتصادى بجناحيه العام

والخاص للإسهام فى تمويل التعليم ، وإذا كان من اليسير نسبيا جذب القطاع الاقتصادى العام للإسهام فى تمويل التعليم من خلال ما يمكن أن يقدمه من دعم مالى لمؤسسات التعليم العالى والجامعى نظير التدريب أو الاستشارات أو بالبحوث أو المشاركة فى تنفيذ بعض المشروعات فإن الصعوبة تكمن فى مغز القطاع الخاص للاستثمار فى التعليم ، ولعل الصعوبة تكمن فى عدد من المصادر من أهمها ما يلى :

1- طبيعة النشاط الاقتصادى فى القطاع الخاص الذى يقوم فى الغالب على الاستثمارات الربحية التى تحقق أكبر عائد بأقل جهد ممكن وفى أسرع وقت ممكن .

2- اختلال التركيبة السكانية فى معظم دول الخليج العربية لصالح الوافدين والمقيمين من أبناء الدول العربية .

3- عزوف الشباب الخليجى عن الأعمال المهنية والوسيطة التى هى طلب نشاط القطاع الخاص .

4- أن دخول القطاع من مجال الاستثمار فى التعليم وهو يحل هذه المشكلات وغيرها وهو أمر يتطلب وقتا لكنه ليس مستحيلا إذا ما قام التعليم بتخريج طلاب حسب المواصفات التى يطلبها سوق العمل وتدريب أفراد وباحثين بمواصفات معينة يشارك فى وصفها أصحاب الأعمال والغرف التجارية والنقابات مع مؤسسات التعليم .

ورابع هذه المعالم هو استقلال ما توفره تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الفضائية من إمكانات وذلك فى إنشاء جامعة خليجية عربية مفتوحة على شكل شركة مساهمة بين حكومات دول الخليج ومواطنيها ومؤسساتها ، وأن دول الخليج العربية تواجه أزمة فى تمويل التعليم بشكل أو بآخر ولكن هذه الأزمة تأخذ صبغة خليجية ، وهذه الصبغة جاءت نتيجة لسياسة الباب المفتوح واليد المفتوحة أى التوسع فى توفير

فرص التعليم للأطفال والشباب وعدم التردد فى الإنفاق عليه ، وهذه السياسة تبلورت نتيجة لاتخاذ التعليم أولوية وطنية متميزة فى المجتمعات الخليجية بسبب دافعين قويين هما الوازع الدينى من ناحية ، والكبرياء والوطنية من ناحية أخرى ، هذا فضلا عن تدفق العوائد النفطية واستثمارها فى توفير الرفاهية ومختلف الخدمات الاجتماعية لشعوبها، مما أدى ازدهار التعليم كميا على الأقل وأن كان من الناحية الاجتماعية الكيفية لم يرق إلى مستوى طموحات هذه الشعوب مما جعل سياسة الباب المفتوح موضع إعادة نظر ومراجعة فى الوقت الحالى بمختلف مراحل التعليم العام بدول الخليج العربية .

جدول رقم (1)

جدول يوضح تطور نسب الالتحاق بالتعليم العام بدول الخليج العربية

1990 / 1975

الدولة	1975			1990		
	ابتدائى ٪	متوسط٪	ثانوى ٪	ابتدائى ٪	متوسط٪	ثانوى٪
البحرين	96.4	43.7	91.1	106.7	95.2	87.3
الكويت	85.8	60.9	98.8	88.5	81.3	99.7
عمان	44	1.4	93.9	100.2	57.1	97.8
قطر	114.1	53.8	93.1	104.2	83.8	97.3
السعودية	57.5	21.5	91	76.9	46.7	96.3
الإمارات	101	32.1	96.7	115.5	96.1	99.3

ويتضح من الجدول السابق كيف أن سياسة الباب المفتوح أدت إلى ارتفاع نسب الالتحاق بمختلف مراحل التعليم العام بدول الخليج العربية ويتواكب هذا الارتفاع مع بداية التدفق الفوائض النفطية على دول الخليج الأمر الذى جعلها تفتح يدها فى الانفاق على التعليم على نحو ما هو موضح بالجدول :

جدول رقم (2)

جدول يوضح تطور إجمالى الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج القومى العام ومن مجمل الإنفاق الحكومى بدول الخليج العربية

الدولة	٪ من الناتج القومى للعالم				٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى			
	1975	1980	1985	1990	1975	1980	1985	1990
البحرين	9.7	7.8	8.5	8.1	23	24.3	20.7	27
الكويت	3	2.4	4.2	-	8.1	11.1	13	13.3
عمان	1.6	2.1	4	3.5	-	-	10.8	11.1
قطر	1.9	2.6	4.1	3.5	4	7.2	-	-
السعودية	9.3	5.5	6.7	6.2	11.7	8.7	12	17.8
الإمارات	9	1.3	1.7	1.9	1	-	10.4	14.6

ويوضح الجدول الارتفاع التدريجى فى معدلات الإنفاق العام على التعليم سواء من الناتج القومى العام أو من إجمالى الإنفاق الحكومى بدأ من منتصف السبعينيات ثم ميلها إلى الاستقرار بل إلى التناقص فى بعض الدول مع بداية السبعينات مما يعكس حالة من التردد بالنسبة لاستمرار سياسة اليد المفتوحة .

وبمقارنة الجدول رقم (1) مع الجدول رقم (2) يتضح أن الزيادة التدريجية فى إجمالى الإنفاق على التعليم لا تواكب الزيادة الكبيرة فى معدلات الالتحاق ، مما يشير أيضا إلى الاتجاه نحو خفض الإنفاق وذلك باستخدام ما يسمى باقتصاديات الحجم ، ويتضح من الجدول السابق أن نفقات الرواتب والأجور تتراوح ما بين 70.5 ٪ كما فى دولة الإمارات عام 1990 وحوالى 83.9 ٪ كما فى سلطنة عمان فى العام ذاته وهذه الرواتب والأجور يدخل فيها بالطبع أجور الإداريين وغيرهم من العاملين الذين قد لا يتصل عملهم بالعملية التعليمية بشكل مباشر وهذا بدوره يطرح سؤالا على المسئولين عن تمويل التعليم وإدارته وهو هل يتعين علينا ننفق أكبر أم ننفق بشكل أفضل،

وبعبارة أخرى كيف يمكن إعادة توزيع مخصصات التعليم بحيث يوجه القسم الأكبر منها بشكل مباشر للعملية التعليمية على نحو يزيد من فعاليتها وجودتها ؟

وهناك جداول حديثة توضح معدلات الالتحاق بالتعليم العام والمتوقعة من عام 1992 – 2015 .

معدلات الالتحاق بالتعليم عام 1992

المرحلة	الابتدائي	الإعدادى والثانوى	الجامعى
الإمارات			
ذكور	119	69	5.1
إناث	117	76	18.5
جملة	118	72	10.3
البحرين			
ذكور	94	98	15.8
إناث	93	100	23.3
جملة	93	99	19.3
الكويت			
ذكور	60	55	11.1
إناث	61	55	16.4
جملة	60	55	13.8
السعودية			
ذكور	81	56	15.7
إناث	85	46	11.5
جملة	78	51	13.7
عمان			
ذكور	104	68	6.1
إناث	96	61	6.2
جملة	100	64	6.2
قطر			
ذكور	98	86	17.3
إناث	91	91	47.3
جملة	95	88	31.7

معدلات الالتحاق بالتعليم المتوقعة عام 2000 وما بعدها

المرحلة	الابتدائى	الإعدادى	الثانوى	الجامعى
الإمارات				
ذكور	100	95	85	15
إناث	100	100	90	30
جملة	100	98	88	23
البحرين				
ذكور	100	100	90	20
إناث	100	100	95	30
جملة	100	100	93	25
الكويت				
ذكور	100	100	90	20
إناث	100	100	95	30
جملة	100	100	93	25
السعودية				
ذكور	100	90	80	18
إناث	100	100	90	22
جملة	100	95	85	20
عمان				
ذكور	100	90	90	18
إناث	100	100	95	22
جملة	100	95	93	20
قطر				
ذكور	100	100	90	20
إناث	100	100	95	35
جملة	100	100	93	28

الأعداد المتوقعة من الطلبة الذين سيلتحقون بالتعليم إجمالى دول مجلس التعاون (موطنون)

المرحلة	2000	2005	2010	2015
الابتدئية	3.489	3.3947	4.692	5.629
الإعدادية	1.557	1.658	1.906	2.268
الثانوى	1.250	1.450	1.546	1.829
جملة التعليم اعام	6.296	7.055	8.144	9.726
الجامعى	552	693	795	867
الجملة	6.848	7.748	8.939	10.593

الأعداد المتوقعة من المعلمين حسب المراحل الدراسية

المرحلة	2000	2005	2010	2015
الإمارات				
2000	8825	5369	4237	18431
2015	12942	6464	5051	24421
البحرين				
2000	2726	1080	1898	5704
2015	4075	1594	3095	8764
الكويت				
2000	9930	4331	5393	19654
2015	13785	7458	10302	31545
السعودية				
2000	190608	91765	71079	353452
2015	306892	133456	104388	544736
عمان				
2000	11678	7944	8243	27865
2015	21465	11810	11013	44288
قطر				
2000	2268	919	988	335
2015	3400	1448	1653	6501
الجملة				
2000	226035	111408	91838	428461
2015	362559	162230	135466	660255

متوسط معدلات النمو السنوى لكل من الإنفاق التعليمى والعدد الإجمالى للطلبة والإنفاق العام فى دول مجلس التعاون

المرحلة	1975-70	1980-76	-81	1990-86	1993-91
الإمارات					
الإنفاق التعليمى	99.4	34.3	0.6	5.7	4.4
عدد الطلبة	16.7	12.8	9.4	6	5.5
الإنفاق العام	57.1	33.5	2.1-	10.5	5.0
البحرين					
الإنفاق التعليمى	26.2	20.1	13.5	7.5	3.1
عدد الطلبة	4	3.8	7.6	4	1
الإنفاق العام	56.7	23.7	10.1	1.7	5.5
الكويت					
الإنفاق التعليمى	29.2	15	12.6	10.5	63.8
عدد الطلبة	10	6.6	4.2	1.5	4.7
الإنفاق العام	31.1	21.1	3.8	24.5	13.3
السعودية					
الإنفاق التعليمى	95	11.1	3.8	1.6	8.2
عدد الطلبة	11.2	8.2	8.4	8.4	9.5
الإنفاق العام	81.5	18.7	2.7-	6.3	24.6
عمان					
الإنفاق التعليمى	162.5	34.2	30.3	5.6	4.3
عدد الطلبة	49	13.6	15.4	10.0	6
الإنفاق العام	102.7	12.3	17.0	100	12.7
قطر					
الإنفاق التعليمى	-	20.3	34.9	4	2.1
عدد الطلبة	12	7.8	6.6	4.8	5
الإنفاق العام	57.7	22.7	3.3	2.9	4.8

متوسط معدلات النمو السنوى لكل من الإنفاق التعليمى والعدد الإجمالى للطلبة والإنفاق العام فى دول مجلس التعاون

المرحلة	1975-70	1980-76	-81	-86 1990	-91 1993
الإمارات					
الإنفاق التعليمى / الناتج المحلى الإجمالى	0.9	1.40	1.4	2	1.9
الإنفاق التعليمى / الإنفاق العام	3.2	4.3	4.3	5.1	4.2
الإنفاق العام / الناتج المحلى الإجمالى	28.1	33.3	34.0	38.9	44.3
البحرين					
الإنفاق التعليمى / الناتج المحلى الإجمالى	2.8	2.5	3.1	4.6	4.5
الإنفاق التعليمى / الإنفاق العام	11.7	7.7	9.0	12.5	13.0
الإنفاق العام / الناتج المحلى الإجمالى	24.2	34.0	33.8	37.2	34.2
الكويت					
الإنفاق التعليمى / الناتج المحلى الإجمالى	3.1	3.1	4.7	5.4	8.7
الإنفاق التعليمى / الإنفاق العام	11.4	8.9	9.8	11.3	9.0
الإنفاق العام / الناتج المحلى الإجمالى	27.0	35.1	47.5	44.7	93.9
السعودية					
الإنفاق التعليمى / الناتج المحلى الإجمالى	5.5	7.0	7.4	8.0	7.1
الإنفاق التعليمى / الإنفاق العام	10.4	11.4	10.7	16.1	14.4
الإنفاق العام / الناتج المحلى الإجمالى	52.0	61.6	69.5	50.4	52.5
عمان					
الإنفاق التعليمى / الناتج المحلى الإجمالى	1.3	2.2	3.4	4.9	1.8
الإنفاق التعليمى / الإنفاق العام	2.4	4.1	7.2	10.6	8.4
الإنفاق العام / الناتج المحلى الإجمالى	54.0	55.4	47.5	46.2	46.2
قطر					
الإنفاق التعليمى / الناتج المحلى الإجمالى	2.1	4.1	5.9	5.5	4.2
الإنفاق التعليمى / الإنفاق العام	5.7	7.0	10.3	10.8	9.2
الإنفاق العام / الناتج المحلى الإجمالى	39.6	58.7	57.3	51.0	45.2

نصيب الطالب من الإنفاق الحكومى على التعليم فى دول مجلس التعاون

بالعملة المحلية

المرحلة	1970	1980	1990	1993
دولة الإمارات العربية المتحدة	1838	14141	7936	7995
البحرين	78.3	376.2	560	585.6
الكويت	178	526	740	1272
السعودية	1159	15290	11734	86.9
عمان	71.9	346.1	467.6	376.2
قطر	- -	11968	12.26	9691

ثالثا – تمويل التعليم فى دولة الإمارات :

يمثل تمويل التعليم جزءا هاما من ميزانية الدولة حيث ترصد له الأموال اللازمة سنويا بما يتناسب مع الإنفاق على إنشاء المدارس والمعاهد وتطوير العمل التربوى ويحكم مجال تمويل التعليم سعى الدولة إلى الابتعاد عن التبذير والإسراف فى الوقت الذى يحقق الغرض ولتحقيق المستوى المناسب الذى ترتضيه .

وأن المتتبع لميزانية وزارة التربية والتعليم فى دولة الإمارات العربية المتحدة يلاحظ تطورها عبر السنين بخطوات واسعة سعيا لمسايرة التطور فى المجتمع من جهة وتعويضا عن التخلف الذى عانت منه الدولة فى الماضى من جهة أخرى .

ويوجد جدول يوضح ويبين تطور التعليم منذ عام 1982 مقارنة بالإنفاق العام للدولة :

جدول رقم (1)

جدول رقم (1) نسب تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم على الأبواب الثلاثة للسنوات المالية 1982 – 1999

السنة المالية	البيان	الباب الأول الرواتب	الباب الثانى الخدمات	الباب الثالث مصروفات خاصة	النسبة الإجمالية
1982	نسبة الزيادة	٪ 32.2	٪ 7.3	-	٪ 32.5
1986	نسبة الزيادة	٪ 5.4	- 8- ٪ 6.8	٪ 14.8	٪ 2
1990	نسبة الزيادة	٪ 8.8	٪ 0.3	٪ 3.9	٪ 7.1
1994	نسبة الزيادة	٪ 5.1	٪ 2.6	٪ 8.2	٪ 7.4
1997	نسبة الزيادة	٪ 11.7	٪ 28.9	٪ 6	٪ 13.7
1999	نسبة الزيادة	٪ 2.7	- ٪ 16.1	- ٪ 0.6	٪ 0.2

ومن خلال المعطيات الرقمية فى الجدول نستنتج :

1- الزيادة المستمرة فى اعتمادات التعليم كل عام والذى يعود إلى العوامل التالية :

أ- ارتفاع كلفة الوحدة التعليمية وهى الفصل الدراسى .

ب- العناية تنوع الخدمة التعليمية وذلك بتوفير خدمات معينة تهيىء لعملية التعليم فرص النجاح .

ج- اهتمام الحكومة بقطاع التعليم وسعيها الدائم إلى إعطائه الأولوية فى قطاع الخدمات .

د- الزيادة الهائلة فى أعداد الطلبة تقابلها زيادة فى أعداد أفراد الهيئات التعليمية والإدارية اللازمة لتقديم الخدمة التربوية بالشكل الذى يحقق الأهداف التعليمية عليه ارتفعت الأجور والرواتب التى وصلت إلى 70 ٪ كم إجمالى موازنة الوزارة فى هذا القطاع .

هـ- التوسع فى المنشآت والأبنية المدرسية التى تعد من العناصر الهامة لرفع التكلفة التعليمية .

و- تنوع الدراسات والكتب وزيادة الوسائل التعليمية والمختبرات العلمية وهذا أدى إلى رفع كلفة التعليم .

والجدير بالذكر أن اعتماد ميزانية التعليم على الدولة يزيل العوائق المادية أمام الأفراد فى مجال التعليم ويضمن تلافى الخسارة التى قد تنجم من عدم استمرارية تعلم الأفراد ذوى الإمكانيات المادية المحدودة ، وبالتالى يحقق انسيابية أفضل للكوادر الماهرة إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

كلفة التعليم فى دولة الإمارات :

تتمثل كفلة التعليم فى المدفوعات المالية المتصرفة مقابل الحصول على الموارد البشرية والمادية وذلك فى إطار المنظمات التعليمية بمختلف مستوياتها ، وبناء عليه قسمت النفقات الحكومية على القطاع التعليمى إلى أربع أقسام هى كالتالى :

القسم الأول – النفقات الرأسمالية وتتضمن ثمن الأراضى والمبانى المدرسية بالإضافة إلى ثمن الأجهزة العلمية مثل المختبرات وورش العمل .

القسم الثانى – النفقات الجارية وتشمل الرواتب وأجور العمال فى الوزارة والذين يقومون بمهام العملية التربوية ومتطلبات التعليم .

والجدول رقم (2) يوضح تطور نسبة ميزانية المشاريع والميزانية الاعتيادية الخاصة بوزارة التربية والتعليم مقارنة بميزانية الدولة العامة

السنة المالية	الميزانية الاعتيادية الجارية	ميزانية المشاريع
1982	٪ 7.3	٪ 11
1986	٪ 15.4	٪ 12.6
1990	٪ 14.3	٪ 23.4
1994	٪ 17.3	٪ 16.5
1997	٪ 16.9	٪ 26.9
1999	٪ 10.6	٪ 13.6

القسم الثالث – نفقات الصيانة

القسم الرابع – النفقات النثرية وهى تلك النفقات التى تخصص لمواجهة بعض النشاطات المتعلقة بالعملية التربوية ، وهذا النوع من النفقات يندرج فى ميزانية الوزارة فى باب المصروفات الخاصة .

التكلفة الاقتصادية للطالب :

تتوزع ميزانية وزارة التربية والتعليم على أبواب ثلاثة تشتمل على مفردات متعددة إلا أن الإنفاق على الطالب هو الوحدة الرئيسية التى تتمركز حولها الميزانية وتتمثل كلفة الطالب الاقتصادية فى كل ما ينفق عليه فى المرحلة الدراسية الواحدة حتى يتخرج ، ويندرج تحت كلفة الطالب الاقتصادية العناصر التالية :

1- إجمالى الرواتب
2- الأجور والمكافآت
3- إجمالى المستلزمات السلعية
4- إجمالى الخدمات

5- إجمالى المصروفات الرأسمالية .

وبنود أخرى متداخلة ومتنوعة .

جدول رقم (3) يوضح التكلفة المالية للطالب حسب المراحل الدراسية من 1980 – 1997

جدول يوضح التكلفة المالية للطالب بالدرهم حسب المراحل الدراسية

العام الدراسي	رياض الأطفال	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	التعليم الدينى	التعليم الفنى
1980	11058	10703	11818	13290	-	-
1986	7206	8122	12626	13107	13820	30248
1991	7815	8015	8436	9169	13692	22462
1994	9076	8831	8946	9859	14316	14449
1997	9933	9750	9735	10681	15182	14998

وأن واقع القيم المالية فى الجدول السابق ما هى إلا انعكاس لمدى اهتمام الدولة بالتعليم وبتوفير أفضل الخدمات التعليمية لتحقيق أفضل مستوى بيئة تعلم مهما كلف ذلك .

أى الاستثمار فى التوسع فى الالتحاق مع تثبيت النفقات أو زيادتها قليلا ، مما يعنى رفع معدلات الطلاب إلى المعلمين وزيادة كثافة الفصول ، وهذا يؤدى إلى خفض كلفة الطالب وبالتالى خفض الانفاق على التعليم ككل وهذا الاتجاه يعرض على متخذ القرار فى تمويل التعليم بدول الخليج سؤالا هاما وهو هل توجد موارد بديلة للإنفاق على التعليم خاصة وأن هناك نذرا فى الأفق تشير إلى انخفاض عوائد البترول معا سوف يؤدى إلى خفض الموازنات المرصودة لمختلف قطاعات الخدمات بالدولة ومن ضمنها التعليم .

وهذا السؤال يقود إلى ملامح أخرى من ملامح أزمة التمويل فى دول الخليج العربية وهو عدم التوازن فى توزيع نفقات العملية التعليمية بحيث تستأثر الرواتب والأجور بالجانب الأكبر منها بينما ينفق بشكل مباشر على العملية التعليمية هو أقل القليل والجدول التالى يوضح النسبة المئوية لتوزيع النفقات الجارية على مختلف الأغراض .

جدول رقم (3)

جدول يوضح النسبة المئوية لتوزيع الإنفاق التعليمى الجارى حسب الغرض

الدولة	السنة	النفقات				
		الرواتب	مواد تعليمية	منح دراسية	خدمات رعاية	نفقات أخرى ومعونات غير موزعة
البحرين	1984	80.5	6.2	3.3	0.2	2.8
الكويت	1986	74.7	1.1	1.1	3.8	6.9
عمان	1990	83.9	2.5	4.4	6.4	0.4
قطر	1990	80.9	1.6	8.5	2.4	6.6
السعودية	1987	81.7	–	–	–	18.3
الإمارات	1990	70.5	0.8	3.3	0.3	13.1

رابعا – تمويل التعليم فى دولة الكويت :

يعد تمويل التعليم من أهم المشكلات المعاصرة لكثير من الدول حيث يصطدم الطموح فى تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح ومحدد ومن ميزانيات هذه الدول للعملية التعليمية لهذا فإن تنوع مصادر التمويل للتعليم هو الحل الملائم فى ظل الظروف الحالية ، ومما لاشك فيه أن التعليم الجيد يحتاج إلى تمويل جيد إذ أن جودة تصميم النظم التعليمية وما ينبغى أن تكون

عليه من كفاءة عالية فى الإدارة والمنهج والمعلم والمبنى المدرسى والتجهيزات التعليمية المختلفة وأن هذه الجودة العالية فى مدخلات العملية التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مُا دامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة ولذلك ارتبط التعليم الجيد فى مجتمعات العالم كافة بقدرتها على التمويل الجيد أى توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية .

ويتفاوت النظر إلى تمويل التعليم على المستوى الاجتماعى إلى :

أولا – أن التعليم مسئولية الدولة ولا يحث لأى كان أن يعفيها من هذه المسئولية أو حتى جزء منها .

ثانيا – أن التعليم مسئولية اجتماعية ويجب ألا تكون مسئولية الدولة ، فقد بدأ التعليم أهليا فى معظم البلاد وحقق مستويات متقدمة .

ثالثا – أن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلى أى أو لا تكون فكرة مجانية التعليم مطلقة بل تكون مقيدة كأن يكون التعليم الأساسى مجانيا فى حدود معينة فتوفر الدولة المبانى المدرسية والمعلمين والمناهج ، أما الكتب والقرطاسية والأدوات والتجهيزات وباقى المستلزمات تدخل ضمن مسئولية الأفراد من خلال المساهمات التطوعية أو الرسوم الإجبارية .

تمويل التعليم له مصدران :

أولا – مصدر توفره الدولة فى الميزانية العامة

ثانيا – الجهود الذاتية من بعض القادرين ورجال الأعمال وبعض الهيئات والمؤسسات .

وكل هذه الجهات تضع التعليم أمامها على أنه قضية مصيرية وليس قضية إنسانية أو خيرية .

وفى معظم دول العالم يعتبر دافع الضرائب هو المصدر الرئيسى لتمويل التعليم والحكومة تقوم بدور الوسيط فى الإنفاق عليه وتختلف الكويت فى ذلك حيث تقوم الدولة بتوزيع مواردها فتخصص جزءا من هذه الموارد لقطاع التعليم وذلك لا يشعر المواطن بأى عبء ضريبى نتيجة هذا الإنفاق فوزارة التربية تقوم بالإنفاق على التعليم بالإضافة إلى ما تسلهم به الجهات الأخرى من خدمات على النحو التالى :

أ- البلدية	تخصيص الأراضى
ب- وزارة الأشغال العامة	تنفيذ المبانى المدرسية والإشراف عليها
ج- وزارة الكهرباء والماء	التحديدات المائية والتركيبات الكهربائية وصيانتها .
د- مؤسسة الرعاية السكنية	تنفيذ المبانى المدرسية فى المناطق النموذجية الجديدة

المصروفات العامة للتعليم الحكومى ونسبتها إلى الإنفاق الحكومى .

بلغ إجمالى إنفاق وزارة التربية والتعليم العام الحكومى لعام 1997 / 1998 حوالى 366 مليون دينار ويمثل هذا الإنفاق نسبة قدرها 8.4 من الميزانية العامة للدولة .

ومن الجدول التالى يمكن أن نلاحظ نسبة ما خصصته الدولة من ميزانيتها العامة بوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من عام 1992 – 1993 – 1997 – 1998.

جدول رقم (1)

جدول يوضح مقارنة الإنفاق الحكومى على التعليم بميزانية الدولة

السنة المالية	إجمالى ميزانية بالمليار دينار	إنفاق وزارة التربية على التعليم بالمليون	النسبة المئوية للإنفاق التعليمى
1992 / 1993	4	315	٪ 7.9
1993 / 1994	3.14	320	٪ 8.1
1994 / 1995	4.14	314	٪ 7.6
1995 / 1996	4.22	305	٪ 7.2
1996 / 1997	4.15	330	٪ 7.9
1997 / 1998	4.38	366	٪ 8.4

ومن هذا الجدول السابق نجد أن ما خصص للتعليم خلال السنوات المشار إليها تتراوح ما بين (7.2 ٪ - 8.4) سنويا من الميزانية العامة للدولة بمتوسط 7.9 ٪، وهذا مؤشرا مهم على اهتمام الدولة بالسياسة التعليمية نحو تحسين نوعية العلوم التى يتلقاها الطلبة ، ورفع مستوى معيشة المدرس ، وتخصيص جميع نصاب المدرس من عدد التلاميذ وكذلك لتحسين الموارد البشرية فى البلاد .

ولو قارنا هذه الزيادة فى الإنفاق بالزيادة فى إعداد الطلبة على النحو الموضح بالجدول رقم (2) نجد أن معدل الزياة فى الإنفاق على التعليم لا يتأثر بمعدل الزيادة فى أعداد الطبة فقط بل هناك عوامل أخرى تؤثر فيه مثل وجود عجز فى

الميزانية العامة للدولة عامى 94 / 95 – 95 – 96 ادى إلى تخفيض الإنفاق فى هذين .

جدول رقم (2)

جدول يوضح مقارنة الزيادة السنوية لكل من عدد الطلبة والإنفاق على التعليم

السنة المالية	عدد الطلاب بالآلاف	نسبة الزيادة السنوية	الإنفاق بالمليون دينار	نسبة الزيادة السنوية
1991 / 1992	246	-	270.7	
1992 / 1993	261	٪ 6.1	315	٪ 16.4
1993 / 1994	265	٪ 1.5	313.5	٪ 1.6
1994 / 1995	275	٪ 3.8	305.5	٪ 2
1995 / 1996	281.5	٪ 2.4	305	٪ 5.7
1996 / 1997	288.8	٪ 3	330	٪ 8.2
1997 / 1998	298	٪ 3	366	٪ 10.9

توزيع المصروفات العامة بحسب مستوى التعليم :

تماشيا مع الميزانية العامة للدولة تقوم وزارة التربية بإعداد ميزانية وفقا لبنود الميزانية الأساسية وتحرص الوزارة عند الصرف على عدم تجاوز ما خصص لكل بند من هذه البنود .

فليس هناك ميزانية مستقلة لكل مرحلة تعليمية كما أن الإنفاق لا

يتم تحميله على المراحل كل على حدة وتحليل الإنفاق وتوزيعه على المراحل المختلفة لمعرفة مقدار ما أنفق على كل منها لمعرفة تكلفة كل مرحلة وما يتناسب مع حجم الطلبة بكل مرحلة لترشيد قرارات تكلفة التوسع فى كل منها، ولتحقيق التوزيع الأكثل للإنفاق بين هذه المراحل حسب متطلبات كل منها كما أن هذا التوزيع يمكننا من احتساب تكلفة الطالب فى كل مرحلة من المراحل التعليمية وفيما يلى جدول رقم (3) يوضح الإنفاق حسب مرحلة نوع التعليم لعام 1996 / 1997 .

جدول رقم (3)

جدول يوضح مقارنة الزيادة السنوية لكل من عدد الطلبة والإنفاق على التعليم

المرحلة ونوع التعليم	عدد الطلاب	النسبة المئوية لعدد الطلاب	إجمالى المصروف المبلغ بالمليون دينار	على المرحلة النسبة المئوية
التعليم العام				
رياض الأطفال	37521	13	45.9	13.9
المرحلة الابتدائية	81814	28.3	99.8	30.2
المرحلة المتوسطة	89585	31	94.4	28.6
المرحلة الثانوية	66486	23	80.4	24.4
التعليم النوعى				
مدارس التربية الخاصة	1756	0.06	6.3	1.6
التعليم الدينى	1763	0.06	2.9	0.9
تعليم الكبار ومحو الأمية	9875	3.5	0.3	0.1
إجمالى التعليم النوعى	288800	% 100	330	100

ومن الجدول السابق نلاحظ ما يلى :

1- أن نسب الإنفاق على المراحل التعليمية لعام 1996 / 1997 كانت كما يلى : (رياض الأطفال 13.9 ٪ ، ابتدائى 30.3 ٪ ، المتوسط 28.6٪ ، الثانوى 24.4 ٪ ، مدارس التربية الخاصة 19.9 ٪ ، التعليم الدينى 0.9 ٪ ، تعليم الكبار ومحو الأمية 0.2 ٪) وهذا التوزيع يتمشى مع قطاع التعليم فى الدولة .

2- تناسب حجم الإنفاق المالى مع أعداد الطلبة بكل نوع من أنواع التعليم الحكومى .

تكلفة الطالب :

إن الإدارة الحديثة تتطلب معرفة الطالب بقصد التخطيط السليم للتوسع فى حقل التعليم .

ويوضح الجدول رقم (4) متوسط تكلفة الطالب من كل إجمالى الأجور والمكافآت ورواتب المدرسين وكذلك من إجمالى المصروفات العامة ومن الجدول يمكن أن نلاحظ ارتفاع تكلفة الطالب بمدارس التربية الخاصة بحيث تصل إلى أكثر من ضعف تكلفة طالب المرحلة الابتدائية والمتوسطة لحاجة هذا النوع من التعليم إلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والورش التعليمية المجهزة بأحدث التجهيزات الفنية لتتناسب مع كل إعاقة بالإضافة إلى قسم العلاج الطبيعى ، وتصنيع الأطراف الصناعية والأجهزة الضوئية ، والعناية اللائقة فيها من حيث المناهج الفنية والتكنولوجية وإعداد الورش بأحدث الآلات والماكينات حتى يتاح لطلاب المعاهد القسط الوافى من العناية اللائقة بها ، والتدريب الصحيح على الأعمال الفنية والتى ستقابلهم بعد التخرج من المعاهد مع تنمية القدرة على استغلال ما لديهم من قدرات وخبرات من أداء عملهم بنجاح وكفاية ليتولد لديهم الشعور بالأمن والتقبل بالإحساس والانتماء .

جدول رقم (4)

جدول يوضح تكلفة الطالب على حسب المراحل المختلفة

بالتعليم الحكومى 1996 / 1997

المرحلة ونوع التعليم	متوسط تكلفة الطالب د / ك
رياض الأطفال	2164
المرحلة الابتدائية	1823
المرحلة المتوسطة	1586
المرحلة الثانوية	1892
المرحلة الدينية	1655
مدارس التربية الخاصة	3617
مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية	95

المصروفات على التعليم الخاص :

نظرا لأهمية الرسالة التى يؤديها التعليم الخاص فى معاونة القطاع الحكومى فى التعليم فإن الوزارة تقدم دعما لهذا القطاع يتمثل فى الآتى :

أ- تحمل المصروفات الدراسية لأبناء العسكريين الذين يدرسون فى المدارس الخاصة العربية .

ب- تحمل رواتب النظار الذين يتم تعينهم من قبل الوزارة للإشراف على سير العمل بالمدارس الخاصة .

ج- تحمل رواتب الموجهين الفنيين فى مختلف المواد الدراسية بمراحل التعليم بالمدارس العربية .

المصادر التى تساند الإنفاق على التعليم :

يتم توزيع النفقات العامة للتعليم فى دولة الكويت وفقا لمصدر التمويل :

أولا – المستوى المركزى

1- **وزارة التربية :** بلغ إنفاق وزارة التربية على التعليم العام 1997 / 1998 – 366 مليون دينار كويتى تمثل نسبة 8.36 ٪ من إجمالى الناتج القومى

2- **وزارات أخرى :** لتسهم بعض الوزارات وجهات أخرى بالدولة فى الإنفاق على التعليم وذلك فى صورة مساعدات عينية أو مادية .

ثانيا – المؤسسات الأخرى

1- اللجنة الوطنية لدعم التعليم .

وهى لجنة دائمة انشئت بموجب قرار وزير التربية وقرار رقم 30 / 1995 الصادر فى 1 / 7 / 1995 والتى تتكون من عدد كبير من المؤسسين التربويين وغيرهم من الفاعليات الكويتية ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء كلهم من غير العاملين فى وزارة التربية .

وتهدف هذه اللجنة إلى دعم التعليم والارتقاء به والعناية بالمشروعات التعليمية وجعل المؤسسات التعليمية بيئة جاذبة لكل من الطلبة والمعلمين وتتكون مالية هذه اللجنة من التبرعات النقدية والعينية التى تتلقاها من الجهات الرسمية والأهلية كافة أو من الأفراد ، ويحق للجنة استثمار جزء من مواردها فى مشروعات استثمارية تعود عليها بالربح للصرف من أغراضها .

ويمثل تشكيل اللجنة الوطنية لدعم التعليم أحد مظاهر التضامن الذى يعود الكويت منذ نشأتها ، وتجلى ذلك واضحا فى بواكير عصر النهضة ، حين نادى الخيرون من أبناء الكويت إلى عمل المشروعات التربوية من أموالهم الخاصة، وبجهودهم التطوعية ، وقد منح هذا التضامن الأسرة الكويتية الكبيرة ، نهجا أخلاقيا يقوم على الإحساس باحتياجات الوطن ، ويسعى إلى الإفادة المثلى

من معطيات التقدم العالمى فى توسعها ومن الإمكانات المحلية بخبراتها المتوارثة فى إطار متوازن من الرؤية المشتركة لإحداث الواقع وآفاق المستقبل .

وعلى أرض الكويت نأمل أن تكون جهود اللجنة الوطنية لدعم التعليم رافدا غنيا من روافد الدعم الأهلى لمسيرة تربوية تسعى فى داب وإصرار إلى تحقيق طموحات الكويت فى الحاضر والمستقبل وقد تبينت اللجنة منذ نشأتها عدة مشروعات .

1- مشروع تجهير 35 مختبر للحاسوب بالمدارس الثانوية ويكلف 367500د.ك

2- مشروع إدخال الحاسوب المرحلة المتوسطة .

3- مشروع إدخال الحاسوب فى مكتب التوجيه والإرشاد بمدارس المقررات .

4- المختبر النقال للدراسات الصحراوية .

5- مشروع صيانة مختبرات العلوم للمرحلة الثانوية .

6- إنشاء مختبر لمادة الاجتماعيات .

7- مشروع تحويل مكتب الوزارة والمكتبات المدرسية والعامة إلى مصادر للتعلم .

8- تجهيز وتاثيث 4 مكتبات مدرسية .

9- الاستعلام الآلى المدرسى للمرحلة الابتدائية .

10- مشروع تحديث وتجهيز مختبرات الحاسوب فى المرحلة الثانوية .

مؤسسات الكويت للتقدم العلمى :

1- بتمويل من مؤسسة الكويت للتقدم العلمى تم بين وزارة التربية وإحدى الشركات المحلية توقيع عقد تركيب 42 شبكة كمبيوتر وتوريد 33 جهاز كمبيوتر فى مدارس الوزارة فى عام 1995 .

2- قامت المؤسسة بتجهيز مكتبة القرين العامة بكافة المستلزمات من الأثاث والتجهيزات .

3- إنشاء مكتبة أطفال حديثة وفق أحدث النظم العالمية بمستلزماتها كافة بالإضافة إلى جهاز أمن الكتب .

4- تأثيث مكتب العيون فى الجهراء .

5- تمويل إنشاء مركز الطفولة والأمومة بالتعاون مع اليونسكو .

الصندوق الوقفى للثقافة للتنمية العلمية :

وهو تابع للأمانة العامة لوزارة الأوقاف ويحتفظ برأسمال فى شكل أوقاف يخصص ريعه لدعم عمليات تطوير الأنشطة الفكرية والثقافية فى الكويت .

الصندوق المالى للمدرسة :

بدأ العمل بنظام الصندوق المالى المدرسى بعد صدور القرار الوزارى رقم 41 / 1993 بتاريخ 8 / 3 / 1993 .

ووكل النظام إلى إدارة الشئون المالية أمر متابعة تطبيق النظام وتقييمه، مع البدء فى تنفيذه وحصر الملاحظات حوله ، واقتراح التعديلات اللازمة وإبلاغها إلى المدارس .

وتتكون ميزانية الصندوق المبالغ المالية التى تخصصها الوزارة لكل مدرسة بالإضافة إلى الموارد التالية :

1- تبرعات مجالس الآباء .

2- تبرعات الجمعيات التعاونية .

3- فائض أرباح مقصف المدرسة .

4- أى موارد أخرى .

ويتحدد مبلغ دعم الوزارة لكل صندوق مالى مدرسى حسب احتياجات كل مدرسة ومراعاة ظروفها واختلافها عن المدارس الأخرى .

توصل المالبغ الخاصة بكل صندوق فى حساب خاص ، تقوم المدرسة بفتحة فى أحد البنوك القريبة منها .

قد ساهم الصندوق فى رفع معاناة الإدارة المدرسية وتلبية احتياجاتها من الصيانة البسيطة والمستلزمات المختلفة التى تضمن ممارسة الأنشطة على أكمل وجه وذلك بموجب فواتير حسابية .

تتولى الإدارة المالية فى الوزارة مراجعة حساب كل صندوق وتدقيقها فى شعبة العهد والحسابات .

خامسا – تمويل التعليم فى سوريا :

إن تمويل التعليم فى سوريا مازال يتبع التمويل المركزى والدولة مسئولة من خلال وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى عن توفير الخدمات التربوية والتعليمية لجميع تزايدت نسبة الإنفاق على التعليم عاما بعد عام منذ العام الدراسى 1957 / 1958 حيث وصلت إلى 94.5 مليون ليرة سورية عام 1960 / 1961 م ، 159.5 مليون ليرة سورية عام 1966 / 1967 إلا انها هبطت مرة أخرى بسبب الانتكاسات القومية للأمة العربية عامة وسوريا بخاصة فى حرب يونيو 1967 ، حيث وصلت للزيادة التدريجية حتى وصلت إلى 177 مليون ليرة سورية عام 1970 / 1971 إلا أنها تعرضت للاهتزاز مرة أخرى أثناء الاستعدادات لحرب التحرير أكتوبر 1973 .

سادسا – تمويل التعليم بسلطنة عمان :

إن تمويل التعليم فى سلطنة عمان يتم عن طريق ما تخصصه الدولة فى ميزانتيها العامة والتى بلغت فى الفترة من 1971 – 1975 إلى ما يعادل

9.785.000 ريالا عمانيا بنسبة تقدر بحوالى 2.7 من إجمالى الدخل القومى وارتفعت هذه الميزانية فى الخطة الخمسية الأولى 1976 – 1980 إلى 5.37 ٪ من إجمالى الدخل القومى ، كما وصلت هذه النسبة إلى 8.5 ٪ فى عام 1980م، وواصلت الارتفاع إلى 15.5 ٪ عام 1985 م ، ثم تراجعت الميزانية إلى 7.6 ٪ عام 1981 بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار البترول والذى يعتبر المصدر الأساسى للميزانية فى السلطنة ، إلا أن تخصيص ما يزيد عن 7 ٪ من إجمالى الإنفاق العام للدولة على التعليم يعد مستوى مرتفع بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى .

سابعا : تمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية :

إن تمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية تمويل مركزى حيث تقوم حكومة المملكة بتوفير النفقات المالية للجهاز التعليمى حرصا منها على أن تعمم الخدمات الأخرى ، فالحكومة لا تدخر جهدا فى تحقيق الرفاهية إلى جانب الحقوق الأساسية للشعب السعودى ، بل وتقدم الكثير من الخدمات والمساعدات إلى بعض البلدان العربية والإسلامية الأخرى وتظهر احصائيات 1968 أن جملة ما أنفق على التعليم وصل إلى 524 مليونا من الريالات السعودية أو ما يعادل 10.6 من الميزانية العامة للدولة ، 5.3 ٪ من الدخل القومى ، بينما تظهر احصائيت 1980 أن ما خصص لقطاع التعليم بالمملكة وصل إلى 16355 مليون ريال سعودى ، حيث زادت النسبة للتعليم فى خطة التنمية الأولى 1975 / 1980 ووصلت إلى 43.5 ٪ عما كانت عليه فى خطة التنمية الشاملة ولذازادت بمخصصات قطاع التعليم من 8.2 ٪ عام 1975 إلى 10.2 ٪ عام 1980 من إجمالى الميزانية العامة للمملكة .

ثامنا : تمويل التعليم بالمملكة المغربية :

لقد أصبح تمويل التعليم يمثل عقبة من أهم العقبات فى وجهة نمو التعليم بالدول النامية بشكل عام نظرا للتزايد السريع والمستمر فى أعداد الملتحقين بالتعليم ، وما يتطلبه ذلك من نفقات إضافية ، ولعل ذلك اتضح بجلاء فى التراجع عن تحقيق التوقعات والطموحات للخطط الخمسية التى تقدمت بها الدولة لا سيما فى مجال التعليم ، عندما أصيبت الأراضى الزراعية بمواسم الجفاف ، وزيادة الديون الخارجية ، ونفقات التسليح للدفاع عن الأراضى، والأقاليم الصحراوية ، كل ذلك كان له تأثير كبير على تخفيض الميزانيات المقررة للتعليم بالمملكة المغربية .

ويعتبر رجال الاقتصاد وبعض المؤسسات كالبنك الدولى ، أن نفقات التعليم قد وصلت حجما لا يمكن تجاوزه من زاوية المنطق الاقتصادى وأن التمويل أصبح يشكل عائقا أساسيا فى وجهة التنمية التربوية ولتجاوز هذا العائق تم التفكير فى حلول عدة من أهمها :

1- الحد من التوسع العمودى فى التعليم النظامى بالتركيز على التعليم الأساسى وتقليص حجم التعليمين الثانوى والعالى .

2- عقلنة سير التعليم النظامى وتعنى :

أ- الحد من الإهدار الداخلى ويتطلب ذلك إعادة النظر فى بنيات التعليم ومحتوياته وطرق التقويم والتوجيه .

ب- تقليص فروع التعليم الأكاديمية التقليدية وتشجيع خلق الفروع العملية ذات الطابع التقنى والمهنى .

ج- إيجاد منشآت تربوية قريبة من المستخدمين خصوصا فى الوسط التربوى .

د- حذف نظام المكانية ونظام المنح .

ه- صيانة البناءات والتجهيزات الموجودة .

و- إعادة تكوين رجال التعليم والإدارة .

3- البحث عن موارد إضافية للتعليم من خلال إنشاء ضريبة وطنية خاصة بالتعليم وتشجيع التعليم الخصوصى وترك مسئولية بناء المدارس وتجهيزها للجماعات المحلية .

4- تشجيع التعليم غير النظامى المقدم من طرف الجمعيات والمؤسسات المهنية والاجتماعية وعلى الرغم من اقتراح تقديم مثل هذه الحلول ، إلا أنها بلاشك سوف تقابل بصعوبات فى التطبيق بالنسبة للدول النامية ، سواء من الناحية المادية أو من الناحية التطبيقية نظرا للدخول الفردية المحدودة عموما من جهة ، ومن جهة أخرى يظل الطلب الاجتماعى على التعليم قويا جدا الشىء الذى يضع التعليم النظامى فى مأزق مطلوب الخروج منه .